الأمم المتحدة
S/2014/886
مجلس الأمن
Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الوزاري الثالث للمنبر المعني بتنسيق الاستراتيجيات من أجل منطقة الساحل (انظر المرفق) الذي عُقد بباماكو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيكو كاسي
السفير
الممثل الدائم

221214 191214 14-67359 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الوزاري الثالث للمنبر المعني بتنسيق الاستراتيجيات من أجل منطقة الساحل

الاستنتاجات

[باماكو، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤]

١ - دار الاجتماع الوزاري الثالث للمنبر المعني بتنسيق الاستراتيجيات من أجل منطقة الساحل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في المركز الدولي للمؤتمرات بباماكو. وترأس هذا الاجتماع السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، التي تتولى حاليا رئاسة المنبر.

٢ - وفي حفل الافتتاح، تميَّز الاجتماع بالرسالة الموجّهة من السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة التي تلتها السيدة هيروت غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، وكذلك بالبيانات التي أدلى بها أيضا السيد بيير بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، والسيد ميشيل ريفيران دي منتون، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لدى منطقة الساحل؛ والسيد ناجم الحاج محمد، الأمين الدائم لمجموعة دول الساحل الخمس؛ وصاحب السعادة، السيد عبد الله ديوب.

٣ - وفضلا عن حضور عدد كبير من ممثلي مختلف مؤسسات جمهورية مالي، حضر الاجتماعَ مسؤولون رفيعو المستوى من بلدان منطقة الساحل والصحراء الكبرى ومن بلدان أخرى، ومن المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ومن بينها المؤسسات المالية. كما حضر الاجتماع السيد ديفيد غريسلي، نائب الممثل الخاص للأمين العام في مالي والقائم بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسفير إبراهيم بوكار با، المفوض المعني بسياسات الاقتصاد الكلي لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد عبدو شيكا توريه، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي.

٤ - واحتفل المشاركون بمرور سنة على إطلاق المنبر بمناسبة الزيارة المشتركة التي أجراها إلى منطقة الساحل (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد)، خلال الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الأمينُ العام للأمم المتحدة ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيسا

مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، ومفوض الاتحاد الأوروبي المكلَّف بالتعاون الدولي والتنمية، وأثنوا على المسؤولين الذين أطلقوا هذه المبادرة. وأحاطوا علما بالبيان المشترك المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الذي أصدره ممثلو الكيانات التي شاركت في هذه الزيارة الرفيعة المستوى، الذين أكّدوا مجددا التزام مؤسساتهم بالعمل لفائدة منطقة الساحل.

٥ - وأتاح الاجتماع فرصة أمام المشاركين لاستعراض التطورات التي شهدتها منطقة الساحل منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني للمنبر في باماكو في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، ولإجراء مناقشات مثمرة بشأن الاستراتيجيات والمبادرات المضطلَع بها لفائدة منطقة الساحل. ورحب المشاركون بالتقدم الذي أحرزته مالي في إطار محادثات السلام الشاملة بين الأطراف المالية التي دارت في الجزائر العاصمة. وفي هذا الصدد، أثنى المشاركون على جميع أعضاء فريق الوساطة، ولا سيما بوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وكذلك على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وكرروا الإعراب عن دعمهم لهم. وأعربوا عن تقديرهم بصفة خاصة للجزائر لإشرافها على جهود الوساطة.

٦ - ووجّه المشاركون نداءً ملحا إلى الأطراف الفاعلة في مالي، ولا سيما إلى الحكومة والحركات المسلحة، لاغتنام الفرصة التي تتيحها عملية السلام من أجل التوصل إلى حل توافقي وقائم على التشاور للأزمة الحالية، وذلك في ظل احترام السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية لدولة مالي وطابعها الجمهوري والعلماني. وأكدوا أنه يتعين على الأطراف في مالي بذل كل ما أوتيت من جهد للحفاظ على مناخ الثقة الضروري لوضع حد نهائي لجميع أعمال القتال، ولمتابعة المفاوضات الجارية واختتامها بنجاح.

٧ - وأشار المشاركون، بقلق، إلى الهجمات الإرهابية العديدة التي استهدفت القوات والمرافق التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتي وقعت في شمال مالي خلال الأسابيع الأخيرة وأدانوا هذه الهجمات بشدة. وأعربوا عن خالص تعازيهم للبعثة المتكاملة، ولأُسر وحكومات ضحايا تلك الهجمات الوحشية. وأشادوا بالالتزام المستمر بتحقيق السلام والأمن في مالي. وأعاد المشاركون تأكيد دعمهم للبعثة المتكاملة وأشاروا إلى التضحيات الهائلة التي يقدمها أفرادها النظاميون من أجل تنفيذ ولايتها. ودعوا إلى زيادة الدعم الدولي المقدَّم إلى البعثة المتكاملة حتى تتمكن من مواجهة الوضع السائد في الميدان بشكل أكثر فعالية.

٨ - ورحّب المشاركون بالمبادرة التي اتخذتها حكومة النيجر وشركاؤها بعقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في نيامي، من أجل إيجاد السبل والوسائل التي ستمكِّن البعثة من مواجهة تلك التحديات. وشجعوا جميع الأطراف الفاعلة على بذل الجهود اللازمة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع الهام.

٩ - وأعرب المشاركون عن انشغالهم بشدة من استمرار التهديدات الإرهابية وغير ذلك من أشكال الجريمة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، كما يتضح ذلك بشكل خاص من الحوادث المتكررة في شمال مالي وفي النيجر، ومن الهجمات التي تواصل جماعة بوكو حرام الإرهابية تنفيذها في نيجيريا والكاميرون. وأشاروا كذلك، بقلق، إلى الوضع السياسي والأمني الصعب الذي يسود في ليبيا، مشدّدين بشكل خاص على أن هذا الوضع قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وناشدوا جميع الجهات المعنية الليبية إلى تفضيل مسار الحوار ومبادئ التسامح من أجل التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للأزمة مع احترام وحدة البلد وسلامته الإقليمية. ودعا المشاركون في الاجتماع بلدانَ المنطقة والمجتمع الدولي ككل إلى حشد صفوفهم من أجل مساعدة ليبيا على رفع التحديات التي تواجهها. وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا، السيد برناردينو ليون، والبلدان المجاورة، ولا سيما الجزائر وتشاد وتونس، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإرساء حوار بين جميع الأطراف الليبية، باستثناء الجماعات الإرهابية المعروفة.

١٠ - وأدان المشاركون بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأكدوا أن الإسلام دينُ سلام واعتدال وتسامح، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يرتبط في الأذهان بالحركات الإرهابية والأعمال الإجرامية التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

١١ - وأحاط المشاركون علمًا باستقالة السيد بليز كومباوري من منصب رئيس دولة بوركينا فاسو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأعربوا عن تضامنهم مع شعب بوركينا فاسو، وأشادوا برغبته العميقة في نُظم حكم أفضل تقوم على أسس الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الدستور. وأثنوا على المعارضة والزعماء الدينيين والتقليديين والجيش وعناصر المجتمع المدني على الإحساس بالمسؤولية الذي أبدَوه من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في بوركينا فاسو. وأعربوا عن تأييدهم للبلاغين اللذين أصدرهما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب جلستيه ٤٦٥ و ٤٦٨ المعقودتين تباعا في ٣ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ولاستنتاجات الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في أكرا،

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ودعوا الأطراف المعنية في بوركينا فاسو، ومن بينها الجيش، إلى توحيد جهودها من أجل إيجاد حل سريع للأزمة الراهنة، عبر عملية انتقالية شاملة بقيادة مدنية، في ظل احترام المساواة وروح الدستور. وفي هذا الصدد، أشادوا بما بذلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جهود دؤوبة وفي أوانها، في إطار الوساطة الثلاثية الأطراف من أجل مساعدة الأطراف الفاعلة في بوركينا فاسو على التوصل إلى حل سريع للأزمة، وأعربوا عن ارتياحهم لاعتماد ميثاقٍ للمرحلة الانتقالية بتوافق الآراء، ولتعيين فخامة السيد ميشيل كافاندو رئيسًا مؤقتا.

١٢ - وأعرب المشاركون عن بالغ قلقهم من تفشي الوباء الناجم عن فيروس إيبولا الذي يهدد منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأكملها. ودعوا دول المنطقة وشركائها إلى تعزيز وتنسيق جهودها من أجل احتواء هذا الوباء والقضاء عليه وإدارة العواقب الصحية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عنه.

١٣ - ورحب المشاركون بحشد جهود المجتمع الدولي بقوة وبالنوايا الطيبة التي أبداها إزاء بلدان منطقة الساحل والصحراء الكبرى وشعوبها، وأكدوا من جديد التزامهم بتعزيز التعاون والتنسيق بين جميع دول المنطقة ومواءمة مختلف استراتيجيات ومبادرات المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها المؤسسات المالية، من أجل تنفيذها بفعالية واتساق. وأعربوا في هذا الصدد عن امتنانهم لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين وفّوا بالفعل بتعهداتهم المتعلقة بتقديم دعم مالي أو مادي لفائدة بلدان وشعوب منطقة الساحل، ودعوا الآخرين إلى الوفاء بالتزاماتهم في أقرب وقت ممكن.

١٤ - ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها رئاسة مالي وأشادوا بالجهود التي بذلتها الأمانة الفنية لتنفيذ ولايتها والقيام بأنشطتها وفقا لتعليمات المنبر.

١٥ - وأعرب المشاركون عن تقديرهم بشكل خاص للعمل الذي قامت به الأمانة لمسح استراتيجيات منطقة الساحل، بفضل الدعم التقني الذي قدمته ثلاثة مراكز أبحاث، وهي المعهد الأفريقي للحوكمة، ومعهد الدراسات الأمنية، والمركز الأوروبي لإدارة السياسات الإنمائية، وأثنوا على مساهمتها. وشجعوا الأمانة على مواصلة أعمالها المتعلقة بالمسوحات. واعتمد المشاركون اختصاصات المنبر واختصاصات المجموعات المواضيعية التي أعدتها الأمانة الفنية. واعتمدوا أيضا التقرير عن أنشطة الأمانة الفنية الذي يتضمن مشروع اختصاصات مكتبها المادي، ودعوا مختلف البلدان والمؤسسات المعنيّة إلى العمل على إنشاء المجموعات الموضوعية والمكتب المادي بفعالية قبل انعقاد الاجتماع المقبل للمنبر.

وأعربوا عن امتنانهم العميق لحكومة جمهورية مالي على المواقع والمعدات التي تعهدت بإتاحتها للأمانة الفنية لاستخدامها كمكتب مادي.

١٦ - ودعا المشاركون الأمانةَ الفنية إلى تعميق تحليلاتها المتصلة بقضايا التنمية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالفئات الأكثر حرمانا من سكان منطقة الساحل.

١٧ - ورحّب المشاركون بالتقدم الكبير المحرز على مستوى إتمام صياغة وتنفيذ استراتيجيات مختلف المنظمات الشريكة، وشجعوها على مواصلة تلك الجهود.

١٨ - وأعاد المشاركون تأكيد ضرورة قيام شركاء منطقة الساحل الدوليين بدعم الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج التي تنفذها دول المنطقة بنفسها، وشددوا على أهمية التحكم في جميع المبادرات لفائدة منطقة الساحل على المستوى الوطني وعلى البعد الإقليمي لهذه المبادرات. وفي هذا الصدد، رحّبوا بمشاركة مجموعة دول الساحل الخمس في المنبر الثالث إذ حضر أمينها الدائم هذا الاجتماع. ورحبوا بالتزام المجموعة بتعزيز علاقاتها مع المنبر ودعوها إلى الانضمام إلى المنبر وإلى الأمانة الفنية.

١٩ - وأعرب المشاركون عن امتنانهم البالغ لسلطات مالي وشعبها لما لاقته جميع الوفود من ترحيب حار وما قُدم لها من تسهيلات سمحت بتنظيم هذا الاجتماع بنجاحٍ. واتفقوا على الاجتماع مجددا في غضون ستة أشهر، برئاسة جمهورية مالي التي ستعلن عن تاريخ الاجتماع المقبل بعد إجراء مشاورات.